

الساعة» تقسم لبنان طائفيًا وتلغي جلسة الحكومة»



أعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، إلغاء جلسة مجلس الوزراء التي كانت مقررة غداً الاثنين، مؤكداً أن القرار جاء للظروف المستجدة المتعلقة بمحاولة البعض جر البلاد إلى انقسام طائفي لتأجيج الصراعات، في إشارة إلى الأزمة التي فجرتها مسألة تقديم التوقيت ساعة المفترضة بدءاً من منتصف ليل أمس.

وأضاف ميقاتي، في بيان مساء أمس، أنه يتحمل المسؤولية الدستورية، بقناعة وطنية، لكن من دون أن يسمح بالانجرار إلى ما وصفه بالانتحار أو إلى ما لا يشبه قناعاته.

وقال ميقاتي: «أمام السادة النواب والقيادات السياسية والروحية المعنية مسؤولية انتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة جديدة، فليتحمل كل طرف مسؤوليته».

وأشار إلى أن عملية انتخاب رئيس الجمهورية تشكل الأولوية المطلوبة لاكتمال عقد المؤسسات الدستورية وإعادة الانتظام الكامل إلى الدولة اللبنانية، موضحاً أن هذا الأمر يشدد عليه في كل مواقفه ولقاءاته واجتماعاته ويتحمل

مسؤوليته النواب المطلوب منهم دون سواهم انتخاب الرئيس وعدم التلکؤ في القيام هذا الواجب الدستوري

واستطرد: «البعض يحاول تحويل الأنظار عن تعطيله لعملية الانتخاب أو فشله في تأمين التوافق المطلوب لإتمام هذا الاستحقاق، بالتصويب مجدداً على الحكومة التي تجهد لتأمين استمرارية عمل المرافق العامة ومعالجة القضايا الأساسية قدر المستطاع وبما تسمح به الإمكانيات. وبدل أن تأخذ القيادات الوطنية والسياسية المواقف والتحذيرات الدولية من خطورة الأوضاع بعين الاعتبار وتتوحد على إتمام المعالجات المطلوبة، وتتفعل اجتماعات الطوارئ والاهتمام بمناقشة كيفية الخروج من المخاطر التي عبّر عنها صندوق النقد الدولي، بدل كل ذلك نشهد محاولة لجر «البلاد إلى انقسام طائفي لتأجيج الصراعات، وإعطاء إجراء إداري بحت منحى طائفيّاً بغيضاً

(وكالات)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024